

تقرير مراقب الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة الكرام مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني للخدمات الإنسانية (مؤسسة خاصة قطرية)

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله آل ثاني للخدمات الإنسانية ("المؤسسة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وبيان الإيرادات والمصروفات وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق المؤسسة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
 إن مسؤولية الإدارة هي إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي مسؤولة كذلك عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء الناتجة عن اختلاس أو خطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات
 إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب التقيد بمتطلبات آداب المهنة وأن نقوم بتحيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على أدلة بشأن المبالغ والإيضاحات التي تتضمنها البيانات المالية. لقد تم اختيار الإجراءات بناء على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن اختلاس أو خطأ. عند إجراء تقييم المخاطر نأخذ في الاعتبار أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بقيام المؤسسة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وذلك لغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق كافية وتتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

تقرير مراقبِي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس الإدارة الكرام مؤسسة الشيخ ثانى بن عبدالله آل ثانى للخدمات الإنسانية (مؤسسة خاصة قطرية) - تتمة

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية تظهر بعدلة ، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

ونؤكد أيضاً أنه في رأينا أن المؤسسة تحفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والنظام الأساسي للمؤسسة. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيرنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكور أعلاه أو النظام الأساسي للمؤسسة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

عن إرنست و يونغ

أحمد سيد

سجل مراقبِي الحسابات رقم ٣٢٦
الدوحة في ١١ أغسطس ٢٠١٦



أحمد سيد